



«الاتحاد الأوروبي يعتبر أن مكانة تونس في محيطها الأفريقي تخول لها أن تلعب دورا طلائعيا في تطوير علاقات الجوار وتعزيز التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط».

يوهانس هان

المفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار ومفاوضات التوسع

«مصراتة كسائر المدن الليبية دفعت ثمننا غاليا في مواجهة الإرهاب، لذلك فإن أي متورط في هذه الأنشطة يجب أن يحاكم مهما كان انتماءه».

سالم جحا

قائد عسكري ليبي



تعديل اتفاق الصخيرات يشغل الفرقاء الليبيين

● عارف النايض يستبق استئناف المفاوضات بتسليم المبعوث الأممي مقترحات جديدة لحل الأزمة

يستعد المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة إلى استئناف المفاوضات لتعديل الاتفاق السياسي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية في نهاية ديسمبر 2015، وهو ما يثير مخاوف مختلف الأطراف التي تسعى لضمان عدم إقصائها من المشهد السياسي القادم.

▣ طرابلس - يشغل تعديل الاتفاق السياسي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية في ديسمبر 2015 مختلف الأطراف السياسية في ليبيا. وأعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة خلال إحاطته الأولى لمجلس الأمن الأسبوع الماضي، عزمه إجراء تعديل على الاتفاق السياسي خلال الأيام القليلة القادمة. وقال "أثار معظم من حاورتهم أفكارا بشأن تعديل الاتفاق السياسي. وثمة توافق في الإراء بدأ يظهر، وأمل أن أتمكن من الإعلان عن بعض التحرك في الأيام المقبلة".

ووقع الفرقاء الليبيون في نهاية 2015 اتفاقا سياسيا لم ينجح في توحيد السلطات المنقسمة في البلاد. ورفض مجلس النواب الاعتراف بالاتفاق وطالب بضرورة تعديل البعض من مواده وفي مقدمتها المادة الثامنة. وتنص المادة على تولى المجلس الرئاسي لجميع المناصب السيادية بمجرد توقيع الاتفاق بما في ذلك منصب القائد العام للجيش الذي يتولاها حاليا خليفة حفتر.

وأبدى المجلس الرئاسي وتيار الإسلام السياسي المسيطر عليه، بالإضافة إلى المبعوث الأممي السابق مارتن كوبر تلكؤا في تعديل الاتفاق. وقالوا حينئذ إنه لا مجال لإعادة فتح الاتفاق السياسي من جديد. وقال كوبر "إن الاتفاق السياسي سار منذ إقراره في ديسمبر الماضي والأّن وقت تنفيذ، وعلى جميع الأطراف احترامه".

واتهم أنصار خليفة حفتر المجلس الرئاسي بالسعي إلى إقصائه، وهو ما عكسته تصريحات صادرة عن بعض أعضاء المجلس الرئاسي وقيايين من تيار الإسلام السياسي على غرار صالح المخزوم الذي قال "الغينا



فتحي باشاغا:

تطوير الاتفاق السياسي يجب أن يراعي مخاوف وتطلعات كل الأطراف

باختصار

◀ عبر العاهل المغربي الملك محمد السادس ونظيره النيجيري محمد بوخاري عن ارتياحهما للتقدم الملموس المسجل على مستوى المشروع الاستراتيجي لخط أنابيب الغاز الذي يمر بعدة دول غربي أفريقيا.

◀ أغلقت مجموعة مسلحة "دار الفقيه حسن" التاريخية بالمدينة القديمة بالعاصمة طرابلس، التي تحولت منذ سنوات إلى مقر لتنظيم الفعاليات الثقافية، وذلك بحجة أن المقر احتضن توقيع كتاب "شمس على نوافذ مغلقة" الذي أثار جدلا واسعا منذ إصداره.

◀ أدانت تونس ما يتعرض له مسلمو الروهينغا في ميانمار من مجازر وحشية وعمليات إبادة جماعية، داعية المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وهيئات حقوق الإنسان، إلى تحمل مسؤولياتها والتدخل السريع لتوفير الحماية اللازمة لمسلمي الروهينغا وإيصال المساعدات الإنسانية لهم.

◀ قال وزير الداخلية الإيطالي ماركو مينيتي، إن الجزائر وروما مهتمتان باستقرار ليبيا لأنه أمر مهم بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر.

◀ طالب وزير الداخلية الليبي السابق عاشور شوايب بعودة المربعات الأمنية كمنظومة، بالإضافة إلى سن قوانين صارمة لسحب السلاح الثقيل الذي لا يزال بحوزة المواطنين في بنغازي.

◀ اتفق وزير الخارجية التونسي خميس الجيناوي ونظيره الفرنسي جان إيف لو دريان، على تعزيز التنسيق بين البلدين لدفع المسار السياسي في ليبيا.

للمشاركة والتعليق:
news@alarab.co.uk

أحزاب تونسية تطالب بتأجيل الانتخابات المحلية

▣ تونس - دعت أحزاب تونسية الثلاثاء إلى تأجيل إجراء أول انتخابات محلية بعد الثورة لعدم الإنتهاء من المصادقة على قانون جديد يحدّد صلاحيات السلطات المحلية ويمنحها هامشا من الإستقلالية عن السلطات المركزية. وطالبت سبعة أحزاب، بينها حزبان من الائتلاف الحكومي، في بيان مشترك بتأجيل الانتخابات المحلية المقررة مبدئيا في 17 ديسمبر المقبل.

وتطالب الأحزاب البرلمان بالإسراع أولا في مناقشة قانون الجماعات المحلية والمصادقة عليه وسدّ الشغور الحالي في الهيئة المستقلة للانتخابات بعد إعلان رئيسها شفيق صرصار وعضوين آخرين بمجلس الهيئة عن استقالتهم في مايو الماضي.

وحسب هذه الأحزاب، فإن الفترة المتبقية لا تكفي لانتهاء من المصادقة على قانون الجماعات المحلية، ما يستدعي تأجيل الانتخابات.

ويحدّد القانون الجديد ماهية الجماعات المحلية واختصاصاتها وصلاحياتها وكيفية تكوين مجالسها وتحديد مواردها واليات مراقبتها وفض نزاعاتها، كما يمهد لبدء مسار اللامركزية في البلاد.

وفي وقت سابق طالبت أيضا أربع منظمات تعنى بمراقبة الانتخابات ونشاط البرلمان والحوكمة في الإدارة، بضرورة مناقشة قانون الجماعات المحلية والموافقة عليه قبل موعد الانتخابات بشهر حتى يتم تفعيل باب السلطة المحلية الذي تضمنه الدستور الجديد الصادر في 2014 .

وأوضحت المنظمات في بيان لها أن تنظيم الانتخابات وفق القانون القديم لعام 1975 سيجعل المجالس البلدية المنتخبة مجرد مجالس صورية فاقدة لأي صلاحيات واستقلالية مالية، ما يجعلها تحت سلطة الوالي (المحافظ) والسلطة المركزية.

واستبعد وزير الشؤون المحلية رياض المؤخر إمكانية مصادقة مجلس النواب على قانون الجماعات المحلية قبل إجراء الانتخابات المحلية في 17 ديسمبر المقبل. وقال المؤخر الأسبوع الماضي إن مجلس النواب سينطلق في مناقشة القانون فضلا

فضلا في 11 من سبتمبر المقبل، لافتا إلى أنه لا يستطيع أن يضمن إمكانية المصادقة عليها قبل الانتخابات. وتعاني تونس من أزمات بيئية ترتبط بالنظافة العامة وتدني الخدمات البلدية في الكثير من المناطق، ما أدى إلى ظهور مشاكل صحية وانتشار واسع للنفايات والبناءات غير المرخص لها.

لا بد من التوافق من أجل ليبيا

وسلم النايض رسالة إلى سلامة تتضمن مقترحات للحل السياسي في ليبيا. وانتقد النايض خلال الرسالة التي تم نشرها على الصفحة الرسمية للمجمع على موقع التواصل الإجتماعي فيسبوك، أداء المجلس الرئاسي طيلة الفترة الماضية.

وقدم النايض في رسالته أمثلة لينود من الاتفاق لم تستكمل ومنها ما جاء في المقدمة والديباجة والمبادئ الحاكمة بخصوص الإنسان الليبي وحماية حياته وحقوقه وتوفير احتياجاته المعيشية. وأشار إلى استمرار ممارسات الخطف والقتل التي قال إن السكان يتعرضون لها كل يوم منذ سنة 2011. ودعا إلى ضرورة الإعداد لتجديد الشرعية في ليبيا من خلال إجراء انتخابات عامة، رئاسية وتشريعية، في أسرع وقت ممكن باعتبار أن حكومة الوفاق الحالية ستكون حكومة تسيير أعمال فقط بداية من 17 ديسمبر 2017 وحتى تتمكن من إجراء الانتخابات.

وقيادة ليبيا إلى مرحلة الإستفتاء على الدستور.

وأضاف باشاغا "لا يمكن تجاهل الأطراف التي قادت إلى توقيع اتفاق الصخيرات تحت أي ذريعة لحساب مؤسسات نظرية غير واقعية، هي أضعف من أن تؤثر أو تعارض الاتفاق أو تمنع الصدام والعنف، طالما كانت دائما تستمد قوتها من غيرها"، في إشارة إلى الجيش الوطني الليبي وقائده حفتر.

ويتهم الكثير من الليبيين مدينة مصراتة بالسعي إلى الهيمنة على البلاد، مستفيدة من كونها قادت حرب الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي سنة 2011. في المقابل تتهم المدينة حفتر بالسعي إلى إعادة الدكتاتورية وحكم العسكر.

واستبق سفير ليبيا السابق لدى الإمارات عارف النايض ورئيس مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة المفاوضات المزمع إطلاقها بقاء سلامة في مقر المجمع بالعاصمة التونسية.

أركان السلطة تستنفر قواها لدحض فرضية الرئاسة الشاغرة في الجزائر

● الموالون لبوتفليقة يجمعون على شرعيته وقدرته على أداء مهامه

◀ تطرق المسؤولون الجزائريين إلى موضوع صحة عبدالعزيز بوتفليقة

يعزز فرضية الارتباك والتوتر لدى أركان السلطة

بان "التشكيك في صحة رئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة، كلام فارغ مثير للسخرية، وأن ما يحصل الآن شبيه بما وقع سنة 1998، حين تدهورت صحة الرئيس السابق اليمين زروال".

وأضاف "من يعرف رئيس الجمهورية يعرف أنه في صحة ليست جيدة وإنما عادية، وأن غيابه عن الساحة السياسية لا يمثل مشكلة كما لم يكن مشكلة بالنسبة إلى الرئيس روزفلت الذي حكم أميركا ما بين 1928 و1945 على كرسي متحرك".

وبدا لافتا أنه لأول مرة يتطرق مسؤولون برلمانيون وحزبيون إلى صحة الرئيس بوتفليقة. والرد على المطالبين بعزله وإعلان شغور منصب الرئاسة قبل الذهاب إلى انتخابات رئاسية مبكرة وفق ما تقتضيه المادة 102 من الدستور الجديد.

وهو ما يعزز فرضية الارتباك لدى أركان السلطة، خاصة وأن الصورة المنقولة للرئيس والرسائل المنسوبة إليه، باتت محل شك واسع لدى الطبقة السياسية والشارع الجزائري.

وساهمت الرسالة السابقة التي وجهها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لنظيره الجزائري، بمناسبة ذكرى الاستقلال الوطني، في بث الشكوك حول الوضع الصحي الحقيقي للرئيس بوتفليقة من خلال المقطع الذي يذكر فيه أنه "مستعد لزيارة الجزائر متى تسمح ظروفكم بذلك"، وهي إشارة مبطنة للظروف الصحية التي تسمح بإجراء مقابلة بين الرئيسين تتطلب ساعات طويلة من الحوار والنقاش، قياسا بدخول وتشابك العلاقات بين الطرفين.

أديا إلى شلل غير مسبوق في البلاد. فألى جانب الغياب البروتوكولي للرئيس عن المحافل الدولية والإقليمية، فإن الأمر انعكس على مختلف المؤسسات الأخرى على غرار الحكومة التي يفترض عقد مجلس الوزراء أسبوعيا بموجب نصوص الدستور، إلا أن المتاعب الصحية للرئيس جعلته ينعقد نادرا وفي جلسات محدودة على مدار السنة.

ودافع بن صالح عن شرعية وقدرة الرئيس بوتفليقة بالقول "إن رئيس الجمهورية يستمد شرعيته من إرادة الشعب التي حسمت الأمر في الانتخابات الرئاسية سنة 2014".

وأضاف "الجزائر دولة مؤسسات تستمد شرعيتها من إرادة الشعب، والمطالبون بتطبيق نص المادة 102 من الدستور يستهويهم الترويج لتأويلات خاطئة وتحليلات مغالطة للحقيقة، صادرة عن مزاج المنادين بها لأغراض غير بريئة".

وهو نفس الموقف الذي أعلن عنه ولد عباس، حيث صرح للصحافيين في البرلمان

والعودة بالبلاد إلى الوراء". وأضاف "إن رئيس الجمهورية منتخب شرعيا من الشعب الجزائري في انتخابات شفافة وديمقراطية، وهو الضامن للدستور، وهو خط الأمان وأساس الاستقرار، والانتخابات هي السبيل الوحيد المفضي إلى الشرعية"، في إشارة إلى الأطراف السياسية المشككة في الولاية الرئاسية الرابعة لبوتفليقة.

وينتظر أن تستفيد أحزاب الموالاتة من جولة جديدة في صراعها مع المعارضة السياسية من خلال الظهور المنتظر للرئيس بوتفليقة في مجلس وزراء.

وأعلن رئيس الوزراء أحمد أوجحي على هامش أشغال افتتاح الدورة البرلمانية، عن عقد المجلس الوزاري الأربعة، للمصادقة على برنامج الحكومة قبل أن تعرضه على البرلمان للنقاش والمصادقة عليه بعد عشرة أيام.

ويرى مراقبون في الجزائر أن مركزة القرار السياسي في قصر الرئاسة واستحواد بوتفليقة على صلاحيات مؤسسات أخرى،



ظهور يقصر على المناسبات